نص ردن

▪ علاء حسن

"الصندقجة" العراقية

في معظم دول العالم يحق لأي شخص الحصول على المعلومات من جهات رسمية ، من دون مساءلة وعدالة ، واستفسارات وتأويلات ، ومع وجود الخطوط الحمر والالتزام بها وهي تتعلق بقضايا الأمن وكل الأطراف تحترم هذا المبدأ لأنه يحقق الشفافية ، ووسائل الإعلام هناك لا تواجه صعوبة اطلاقا في الحصول على معلومات مهمة ونقلها للجمهور.

احد الصحفيين في الاردن وفي العام ٢٠٠٦ نشر قصة تتعلق بمنح قروض مالية لمئات الاشخاص ، وباعتماد حقه في الحصول على المعلومات اكتشف بان الحاصلين على القروض من المقربين لمسؤولين ، فأثار ضجة وقتذاك وصلت الى البرلمان ، فطالب فورا بفتح تحقيق مشيدا بدور الصحفي في الكشف عن ملف خطير .

زملاء الصحفي الاردني من العراقيين باستطاعتهم ان يكشفوا ملفات كارثية لكنهم يواجهون صعوبة في الحصول على المعلومة ، لأنها بحوزة أكثر من جهة ، ومن يمتلكها وضعها في "صندقجة" حديدية ذات عشرة اقفال مفاتيحها لدى اصحاب القرار ، وهؤلاء كلفوا أشخاصا ضباطا برتب عالية من نوع الدمج أو الجيش السابق بحراسة "الصندقجة" ومنع من تسول له نفسه الاقتراب منها او طرح سؤال لمعرفة محتوياتها.

نظرية "الصندقجة العراقية" معتمدة بوصفها إستراتيجية أمنية من قبل جهات متنفذة ، وهي ليست على استعداد لتقديم معلومة الا عن طريق الناطق او المتحدث الرسمي او المكتب الإعلامي للمسؤول ، وكثيرا ما اصطدمت الرغبة في الحصول على معلومات بقضايا أمنية ، فمن يريد ان يتعرف على أسماء العاملين في السفارات العراقية في الخارج ، ومن منح حق العلاج على حساب الحكومة في الهند ، لكي يتعرف على امكانية وجود مقربين من مسؤولين وقادة سياسيين ، قد يواجه تهمة التجسس لدولة معادية ، ومثل هذه الذريعة وغيرها من الحجج تجعل "الصندقجة العراقية" احد الأسرار المبهمة ، والجهات الرسمية ليست على استعداد لكشف محتوياتها استجابة لطلب صحفي بطران يرغب في تحقيق انتصارات مهنية على حساب الأمن الوطني .

يوم الأربعاء الماضي وبعد تردد أنباء تفيد بانشقاق السفير السوري في بغداد عن نظام الأسد وقبل ساعات من اعلان المعارضة تأكيد الخبر، طلبت اذاعة دولية من مكتبها في بغداد معلومات بخصوص ذلك ، مسؤول المكتب حشد العاملين والمعارف للتحرك على الجهات الرسمية للحصول على معلومة من مصدر مسؤول ، لكنه اخفق في ذلك ، فأنقذت المعارضة السورية الحرج المهني ، في حين اغلق حراس "الصندقجة العراقية" من الناطقين والمتحدثين الرسميين والمستشارين من فئات الف وباء وجيم تلفوناتهم الارضية والنقالة ، وهذا السلوك ربما يعبر عن رفضهم الحديث بقضية خطيرة تتعلق بأمن المنطقة.

لمن يرغب في الحصول على معلومات عليه ان يحددها بمحور الانجاز الحكومي المتحقق خلال السنوات الاربع الماضية، وسيجد اكثر من مسؤول ومتحدث رسمي ، يلبي طلبه ، واذا جازف بطرح استفسار حول اسباب استيراد التمر من دولة جارة ، سيتهم بالتجسس ، وياطالب المعلومة احترم نفسك في زمن "الصندقجة العراقية".

وزارة السياحة تؤكد على ضرورة الاهتمام به

تردي الخدمات والإهمال سمة يتميز بها مطار بغداد الدولي

□ بغداد / دعاء آزاد

فتحت أم سوسن حقيبتها اليدوية وأخرجت مبلغا من المال أعطته لسائق سيارة الإسعاف التي اضطرت الى الانتظار داخلها حتى تمتلئ كأنها سيارة أجرة، لتقلهم إلى المركز الصحي في مطار بغداد الدولي، بحسب ما تقول ابنتها الطبيبة سوسن التي ترافق والدتها في رحلة علاجية إلى العاصمة الأردنية عمان.

المطار بناية قديمة لم يلتفت اليها احد

وتوضح سوسن في حديثها لـ"المدى"، إن موظف المطار رفض ختم جواز سفر والدتها إلا بعد أن تقدم له تقريراً طبياً يؤيد أن وضعها الصحي يسمح لها بالطيران، كونها كبيرة في السن، "لذلك طلب منا الموظف التوجه إلى المركز الصحي التابع للمطار بسيارة الإسعاف والتي لا تتواجد دائما وإن وجدت لا تتحرك حتى تمتلئ"، على حد قولها.

ما أثار استغراب سوسن هو أن الطبيب لم يجر لوالدتها أية فحوصات واكتفى بطلب هوية الأحوال المدنية لوالدتها وبعض الأسئلة عن حالتها المرضية، وعند علمه أنها تعاني من مرض القلب لم يسمح لها بصعود الطائرة إلا بعد جدال بينه وبين سوسن. وتضيف أن الطبيب كتب في تقريره "مسموح لها بالسفر على مسؤولية مرافقتها، علما أن المرافقة تعمل طبيبة".

وقبل أن تغادر سوسن ووالدتها المركز الصحي ذكرت الأولى ملاحظة للطبيب قائلة: "والدتي لن تموت بسبب الطيران وإنما بسبب دخان سيكارتك التي لم تطفئها منذ دخولنا".

وتخشى سوسن أن يتكرر هذا المشهد مع الضيوف المسافرين من غير العراقيين، إذ أن ما حدث لم تره في مطارات الدول التي زارتها.

"المطار هو الانطباع الأول الذي يكونه الشخص عن البلد الذي يزوره، لذلك يجب الاعتناء به لأنه صورة البلد أمام الدول الأخرى وواجهته"، بحسب ما يقول المواطن يوسف راضي، الكثير السفر والتنقل بين الدول.

ويتابع راضي أن "مواعيد الطائرات في مطار بغداد الدولي غير دقيقة، إذ يطالبنا موظفو المطار بالحضور قبل ٣ ساعات أو أكثر من موعد إقلاع الطائرة".

ويصف راضي مطار بغداد الدولي بـ"المتواضع" قائلا: إن "المطار يفتقد للنظافة إضافة إلى عدم وجود عناية بالأمتعة لذلك يتعرض الكثير منها للتلف أو الضياع". ولفت إلى أن "السياسيين العراقيين يتمتعون بامتيازات داخل المطار، منها أن حقائبهم لا تخضع للتفتيش، هذا فضلا عن الصالات الخاصة بهم، وكل ذلك يعطي انطباعاً سيئاً عن العراق"، على حد قوله.

فيما يشعر سلام عبد القادر بالخجل أمام أصدقاءه القادمين من الدول الأخرى بسبب وضع مطار بغداد، ويبين أن "السوق الحرة في مطار بغداد الدولي سوق صغير وبائس والسلع نفسها لا تتغير بالرغم من أن السوق الحرة تعد من أهم ميزات المطارات في العالم".

ويضيف "تحتوي مطارات العالم على مطاعم وخدمات انترنت وهواتف أرضية وبائع آلي وغير ذلك الكثير من الخدمات والتقنيات المتطورة، وهذا ما يفتقده مطار بغداد الدولي إذ لا تتوفر فيه غير كافيتريا صغيرة تقدم خدماتها بأسعار مرتفعة".

أما ميسون عزيز فتشكو من ارتفاع أسعار سيارات الأجرة داخل المطار، إذ تصل أجرة نقل المسافر من المطار إلى ساحة عباس بن فرناس وبالعكس إلى ٢٥ ألف دينار للشخص الواحد، فضلا عن كثرة التفتيش إذ يمر المسافر بست مراحل من التفتيش قبل الوصول إلى الطائرة، على خلاف إجراءات التفتيش في المطارات العالمية التي لا تزيد على مرحلتي تفتيش فقط. فيما يستذكر أبو فرح حال مطار بغداد الدولي سابقا والذي كان من أفضل خمسة مطارات في العالم، إذ يقول: إن "الخطوط الجوية العراقية كانت تقدم للمسافرين التمر واللبن كنوع من التعريف بالفلكلور العراقي". ويتابع "فضلا عن إعلانات تروج للخطوط الجوية العراقية عبر المجلات وعن طريق الدليل السياحي وكذلك المناديل الورقية المعطرة، إذ كان الناس يقبلون على من يأتي من السفر إعجابا منهم بهذه الإعلانات لكن في الوقت الحالي اختفت كل هذه الفعاليات".

وبالرغم من المحاولات العديدة للحصول على تصريح من المسؤولين في مطار بغداد الدولي، إلا أن إدارة المطار رفضت التعاون معنا ومنعتنا من التصوير رغم استحصال موافقة وزارة النقل على إجراء اللقاءات الصحفية وتزويدنا بكتاب تسهيل مهمة وتخويل بالتصوير. من جانبها، بينت وزارة السياحة والآثار على لسان الناطق باسمها علي الهاشمي أن "المطارات والمنافذ الحدودية بشكل عام لها تأثير مباشر على السياحة"، مضيفا أن "تطور المطارات والخدمات التي تقدم فيها هو مؤشر على نمو السياحة في البلد وعلى العكس تدهورها دليل ضعف هذا القطاع".

وذكر لـ"المدى" أن عدد السياح الذي قصدوا العراق حسب إحصائيات العام الماضي بلغ ١٣٠٠ سائح، أغلبهم جاءوا لزيارة العتبات المقدسة لذلك يجب الاهتمام بالمطار لأنه يمثل عنصر جذب للسياح.

كربلائيون قلقون من زيادة الأسعار في رمضان

□ كربلاء / أمجد علي

ينتاب المواطنون في كربلاء وخاصة الفقراء منهم حالة من الترقب والقلق من ارتفاع متوقع في أسعار المواد الغذائية مع قدوم شهر رمضان، كما يحدث كل عام.ويقول مالك الحمداني، وهو عامل خدمة في إحدى الدوائر الحكومية بكربلاء، في حديثه لـ"المدى": إنه قلق من ارتفاع الأسعار التي ستؤثر على راتبه البسيط بشكل واضح.

أما المواطن سجاد الطرفي فيبين "المشكلة التي نعاني منها ليس ارتفاع الأسعار خلال شهر رمضان بل أن تبقى على حالها بعد انقضاء الشهر"، مشيرا إلى أن الأسعار ارتفعت في كربلاء إلى الضعف خلال زيارة النصف من شعبان الأخيرة بسبب تفجير السيارتين المفخختين في (علوة) الخضار مما جعل بيع المواد الغذائية صعبا على باعة الخضار وارتفعت أجرة نقل الخضار إلى الأسواق المحلية.

وشهدت محافظة كربلاء تفجير سيارتين مفخختين في سوق بيع الجملة للخضار، خلال زيارة النصف من شعبان الأخيرة، وأسفرتا عن استشهاد وإصابة العشرات.من جهته، يقول بائع الجملة محمد الحسناوي، أنهم جهزوا محالهم بكميات كبيرة من المواد التي يتزايد عليها الطلب في شهر رمضان، وخاصة "العدس، والنومي بصرة، والشعرية، والعصائر الطبيعية، والتمور المعلبة"، وغير ذلك، مشيرا إلى أن الأسعار لا ترتفع إلا إذا حصل طارئ.

ويضيف "بكل تأكيد سترتفع الأسعار"، لافتا إلى أن وزارة التجارة إذا ما وزعت مفردات البطاقة التموينية قبل شهر رمضان ولم تتأخر في ذلك ستسهم بالحفاظ على استقرار الأسعار.

وهو ما أيده عامل البناء مهدي ربيع، قائلا: "لم نتسلم مفردات البطاقة التموينية منذ أكثر من ثلاثة أشهر، بل إننا لم نعد نعرف هل تسلمنا المواد المتأخرة للأشهر السابقة أم لا فقد ضاع علينا الحساب"، بحسب تعبيره.

ويرى ربيع إن هذا التأخير هو بداية لارتفاع الأسعار في شهر رمضان "وسنكون نحن الفقراء ضحية لأن موائدنا ستكون أفقر من حالنا"، منوها إلى إن "العراقيين اعتادوا ارتفاع الأسعار مع كل مناسبة دينية أو وطنية ولا نرى حلولا من قبل المسؤولين بهذا الخصوص".

رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس محافظة كربلاء طارق كطيفة الخيكاني، يقول في حديثه لـ"المدى": إن الفترة التي تسبق شهر رمضان سيرافقها إقبال كبير على شراء المواد الغذائية "وهذا ما اعتاد عليه العراقيون خوفا من ارتفاع الأسعار دون أن يدركوا أن هذا التوجه يعني زيادة الطلب واستغلال التجار ليرفع الأسعار".

ويضيف "لكن المشكلة هذه تقع على القطاع الخاص فما بال القطاع الحكومي المتمثل بوزارة التجارة التي تعاني من تلكؤ في عملها سواء بمفردات البطاقة التموينية التي لم تصل إلى المواطنين لعدة أشهر أو تصل لبعضهم بصورة متذبذبة".

ودعا الخيكاني وزارة التجارة إلى إعادة النظر بسياستها التي جعلت المواطنين يتخوفون من ارتفاع الأسعار وهو ما سيحصل لذلك على الوزارة أن تجهيز المخازن والوكلاء بالمواد لتوزيعها على المواطنين أو تفعيل قرار مجلس الوزراء الخاص بتحويل الأموال المخصصة للبطاقة التموينية للمحافظات لتكون هي المسؤولة عن توفير المواد الغذائية.

ويشير الخيكاني إلى أن "المحافظة اتفقت مع تجار عراقيين أصلاء على إغراق السوق المحلية بالمواد الغذائية المهمة المطلوبة في شهر رمضان للحد من ارتفاع الأسعار خاصة وإن التجار لديهم إحصائيات بالكميات التي سيتم استهلاكها، كما سيؤخذ بعين الاعتبار الزوار والوافدين على محافظة كربلاء خلال شهر رمضان".

مجلس ذي قار يتدخل لحلحلة الخلاف بين العشائر والمستثمرين

□ الناصرية / حسين العامل

أفاد معاون رئيس مجلس محافظة ذي قار لشؤون المجالس البلدية بأن مجلس المحافظة تدخل لحلحلة مشكلة الاعتراضات العشائرية التي تواجه مشروع الزقورة السكني، متوقعا أن يستأنف المشروع الاستثماري أعماله توقفه لفترة ليست بالقصيرة.وأوضح حسن الوائلي خلال اجتماع مجلس المحافظة الذي عقد مؤخرا وحضرته "المدى"، إن إدارة مشروع الزقورة السكني، واجهت جملة من الاعتراضات العشائرية التي أدت إلى تأخر تنفيذ فقرات المشروع. وأضاف إن ذلك "دعا مجلس المحافظة إلى التدخل لحلحلة الوضع عبر عقد اجتماع موسع بين أطراف النزاع المتمثلة بأبناء العشائر والمسؤولين عن الشركة المنفذة"، مشيرا إلى أنه "تم الاتفاق على تقديم تعويض معنوي وليس مادي مقابل تخلي العشائر عن مطالبهم بعائدية الأرض". وبين الوائلي "التعويض المعنوي تمثل بتعهد الشركة المنفذة بتشغيل أبناء العشائر في المشروع الذي يستوعب نحو ٢٢٠٠ عامل ومهندس"، متوقعا أن تستأنف الشركة أعمالها في المشروع الذي توقف لفترة ليست بالقصيرة نتيجة الاعتراضات العشائرية.وغالبا ما تواجه المشاريع الاستثمارية والحكومية جملة من الاعتراضات العشائرية حول عائدية الأرض الزراعية التي يقام عليها المشروع، حيث يدعي أبناء العشائر بعائدية الأرض لهم رغم عدم امتلاكهم للوثائق الرسمية التي تثبت ذلك، إذ تسود ظاهرة وضع اليد على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية والبور من قبل أبناء العشائر الذين يقومون بالعادة بابتزاز الشركات المنفذة أو تعطيل المشروع.

رئيسة لجنة التخطيط في مجلس بابل : هناك "كوارث بيئية" في المحافظة

□ الحلة / إقبال محمد

انتقدت رئيسة لجنة التخطيط في مجلس محافظة بابل الواقع البيئي المتردي في المحافظة وعدم قيام الدوائر المختصة بمسؤوليتها، مشيرة إلى أن هناك "كوارث بيئية" أهمها أبراج الاتصالات وتأثيرها على حياة المواطنين.

وقالت أميرة البكري في حديثها لـ"المدى": إن أبراج الاتصالات القريبة من الدور السكينة والمدارس تشكل خطرا كبيرا على المواطنين.

وأضافت "هناك دعاوى قضائية ضد مخاطر هذه الأبراج، خاصة وإن الأبحاث العلمية أثبتت مخاطرها على صحة الإنسان وخاصة الأطفال والحوامل"، مشيرة إلى أن أبراج الاتصالات قد تؤدي إلى الإصابة بالأمراض السرطانية وخاصة سرطان الدم عند الأطفال والتشوهات الخلقية للأجنة ومخاطر صحية أخرى مثبتة في أبحاث علمية.

وأشارت البكري إلى أن فريقا لرصد وتقييم الأشعة الكهرومغناطيسية تابع لوزارة العلوم والتكنولوجيا سجل زيادة في الإشعاع غير المؤين عن الحد الطبيعي في مركز مدينة الحلة حصرا مما أثار الرعب في نفوس المواطنين.

وتابعت بالقول: إن وزارة البيئة وضعت ضوابط عام ٢٠٠٩ لم يتم تطبيقها بخصوص السلامة البيئية للأبراج التي أصبحت مشكلة صحية واجتماعية ونفسية تؤرق المجتمع وتؤدي إلى زيادة الصراعات وانتشار الأمراض، لافتة إلى مخاطر مولدات الديزل المشغلة لأبراج الاتصالات.

وذكرت البكري "في الوقت الذي تضع وزارة البيئة ضوابط لحد من المخاطر البيئة للأبراج نرى أن مديرية بيئة بابل ترد على شكوى مديرية التربية في المحافظة بعدم وجود خطر لهذه الأبراج على الأطفال حتى في أعمار مبكرة".

من جانب آخر، أفادت البكري بأن "نهر اليهودية في مدينة الحلة تحول إلى مبزل راكد فيه أطنان من النفايات، كما أن شط الحلة هو الآخر ملوث بالمخلفات الصلبة ونفايات المستشفيات والعيادات الطبية، إلى جانب قيام المواطنين بتصريف مياه الصرف الصحي في الشط".

ولفتت البكري إلى أنه تم صرف أموال طائلة مئات الملايين من الدنانير على محطات قياس التلوث في الهواء وتم تدريب الملاكات لفترات طويلة عليها في لندن منذ ما يزيد على أربعة، متسائلة "لكن أين هي تقارير البيئة عن سلامة الهواء".

البكري نبهت إلى "تلوث المياه الجوفية بالمعادن الثقيلة خاصة في مناطق الريفية التي تعاني من شحة المياه، وكانت هناك مشكلة في منطقة طفيل حيث أصيبت الأغنام بالعمى خلال عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، ونحن نعلم أن هذه المشكلة قد تكون لها تبعات بيئية خطيرة، ولا نعرف ما الذي اتخذته الدائرة المعنية بهذا الموضوع".من جهته، بين مدير عام بيئة الفرات الأوسط المهندس كريم حميد عسكر لـ"المدى" إن مديرية البيئة هي جهة رقابية وليست تنفيذية، عملها يتطلب مراقبة كل الأنشطة البيئية ورفع التجاوزات والمخالفات إلى الجهات التنفيذية.

وأضاف "علاقتنا مع مجلس المحافظة في الدورة الحالية والسابقة علاقة متميزة، كما أن المجلس يتابع القضايا البيئية ويوفر لنا كل مستلزمات نجاح عملنا من دعم مادي ومعنوي ونتمنى أن تكون هناك قوة قرار في المعالجات والتخطيط البيئي للمحافظة".

ودعا عسكر مجلس المحافظة إلى "عقد عدة جلسات لمناقشة الواقع البيئي الذي لا نقول أنه سلبي لكنه ليس بمستوى الطموح، وهناك مشاريع نفذت بالتعاون مع المجلس وكانت متميزة، منها محطات الهواء التي كانت محافظة بابل سباقة في استخدامها".

وذكر أن "هناك مشروع نصب محطات على نهر الحلة والفرات لدراسة واقع المياه في هذين النهرين"، كاشفا أن هناك "أكثر من ٣٠ تجاوز على شط الحلة، ونحن نحتاج إلى إجراءات رادعة من قبل الجهات التنفيذية لتحسين الواقع البيئي".

استعادة نحو مليارِي دينار واستبعاد 933 مستفيداً من الرعاية الاجتماعية

□ الحلة / المدى

كشفت مديرية الرعاية الاجتماعية في بابل عن استعادة نحو مليارِي دينار واستبعاد أكثر من ٩٠٠ عاطل مستفيد من شبكة الحماية الاجتماعية كونهم غير مستحقين لها.وقال مدير قسم الرعاية الاجتماعية محمد كمر عبد الكاظم، خلال مؤتمر صحفي حضرته "المدى": إن القسم وبالتعاون مع مكتب المفتش العام في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ولجنة الرعاية الاجتماعية في مجلس المحافظة، تمكنوا من استعادة أكثر من مليارِي دينار من أشخاص مستفيدين من رواتب الحماية الاجتماعية.وأضاف أنه تم استبعاد ٩٣٣ عاطلاً عن العمل من المسجلين في القسم لعدم أحقيتهم للرواتب، خلال السنة الماضية، بعد اتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم.وأشار عبد الكاظم إلى أنه تم تأليف لجان مشتركة قامت بالبحث والتقصي عن المسجلين في شبكة الرعاية الاجتماعية وعددهم يزيد على ٢٩ ألف مستفيد جرى تسجيل أسمائهم من قبل المجالس المحلية ومخاتير المحلات السكنية.ولفت إلى إنه "من غير الممكن شمول المستفيدين الجدد بدلا عن الأسماء المستبعدة كون المحافظة لا زالت متجاوزة على الحصة المقررة لها والبالغة ٢٨ ألفاً و٧٥٠ مستفيداً، في حين أن المسجلين لديها والمستمرين بتسلم الرواتب يصل عددهم إلى ٢٩ ألفاً و٢٧٣مستفيداً ".

من جانبها، طالبت رئيس لجنة الرعاية الاجتماعية في مجلس محافظة بابل الدكتورة سكينة الفتلاوي، وزارة العمل بإضافة أعداد جديدة للمستفيدين لشبكة الرعاية الاجتماعية لكثرة الأعداد المستحقة لإعانات الشبكة.